محاسبة التسيير

د.قريشي حياة

20/05/2024 0.2

قائمة المحتويات

وحدة **3**

I - *مدخل إلى المخزونات وطرق تقييم المخزون* **4**

1. مفهوم المخزونات 4
   1.1. تعريف المخزون 4
   1.2. أهمية المخزونات 4
   1.3. أصناف المخزون 4
2. جرد المخزون: مفهومه، أهميته وأنوعه 5
   2.1. مفهوم الجرد 5
   2.2. أهمية الجرد 5
   2.3. أنواع الجرد 5
3. فروق الجرد 5
   3.1. تعريف فروق الجرد 5
   3.2. معالجة فوارق الجرد 6
4. تقييم المخزونات 6
   4.1. تقييم الإدخالات من المخزونات 6
   4.2. تقييم الإخراجات من المخزونات 6
5. طرق تقييم المخزونات 6
   5.1. طرق التقييم بالتكاليف النظرية 6
   5.2. طرق التقييم بالتكاليف الحقيقية 7

II - تمرين : مثال تطبيقي **9**

وحدة

بعد دراسة هذه المادة التعليمية سيتمكن الطالب من:

- **يعرف** المخزونات، يحدد أصنافها، كما يعرف المقصود بجرد المخزونات ويحدد أهميته ويميز بين أنواعه؛
- **يحدد** فروق الجرد ويعالجها؛
- **يطبق** مختلف طرق تقييم المخزونات ويحدد مزايا وعيوب كل طريقة.

مدخل إلى المخزونات وطرق تقييم المخزون

1. مفهوم المخزونات

تعد التموينات (المواد الأولية، البضائع..،) بصفة عامة عنصرا أساسيا في حساب سعر التكلفة لأي مؤسسة، ففي بعض الأحيان تكون تكلفة المواد الأولية مثلا مؤثرة بشكل ملحوظ. حيث قد تتجاوز نسبتها من سعر التكلفة 30% وعلى هذا الأساس لا بد لأي مؤسسة أن تراقب حركة المخزونات من المواد سواء بالكمية أو بالقيمة وتحديد طرق تقييم الإخراجات من هذه المواد وفق الطريقة التي تتناسب ونوع المخزون المستعمل لدى المؤسسة، وذلك كله من أجل التحكم بشكل جيد في سعر التكلفة النهائي للمؤسسة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المحور.

1.1. تعريف المخزون

يشير المخزون إلى توريدات السلع والمواد التي تحتفظ بها المؤسسة، يتم تشكيلها عندما لا تستخدم المؤسسة مدخلاتها أو مخرجاتها في وقت توفرها(Waters, 2003). وحسب النظام المحاسبي المالي (*SCF*) تمثل المخزونات "أصولا تمتلكها المؤسسة وتكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال الجاري، هي قيد الإنتاج بقصد مماثل، هي مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات، كما تكون المخزونات في إطار عملية تقديم خدمات هي تكلفة الخدمات التي لم تقم المؤسسة بعد باحتساب الإيرادات المناسبة لها" (القرار المؤرخ في 26/ 07، 2008). ويرى (عبيدات و شاويش، 2008) أن المخزون هو عبارة عن المواد الأولية أو السلع قيد التنفيذ أو السلع تامة الصنع أو قطع الغيار والموجودة في المخزن بانتظار استخدامها في المستقبل، كما أنه أي مردود غير مستخدم حاليا وينتظر استخدامه في المستقبل.

1.2. أهمية المخزونات

تحتل المخزونات أهمية كبيرة في المؤسسات، وذلك لأن وظيفة التخزين في المؤسسة مرتبطة بجميع الأنشطة، حيث تقوم بعملية الاحتفاظ بالموجودات لفترة من الزمن والمحافظة عليها بحالتها، أو إحداث تغيير عليها نظرا لتعرضها لظروف طبيعية، ومن خلال وظيفة التخزين تقوم المؤسسة بتوفير احتياجاتها وفقا لما هو متوفر لديها في المخازن، وتتمثل أهمية المخزون في (بالعابد، 2023):

-ضمان سير عمل المؤسسة وعدم التعرض لمخاطر النفاذ، وفي نفس الوقت عدم زيادته إلى درجة أن يتحول إلى مخزون راكد لأن ذلك يؤدي إلى تجميد رؤوس الأموال، كما يمكن أن يتعرض إلى الفقد والتلف والتقادم وارتفاع التكاليف الناتجة عن الاحتفاظ بهذا المخزون الزائد؛

-يساهم في تحقيق تكامل بين مختلف أنشطة المؤسسة كإدارة المشتريات والإنتاج والتسويق؛

-إمكانية تفادي التغيرات في مستويات الإنتاج وبالتالي تفادي توقف أو تعطل الإنتاج؛

-الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير حيث يمكن للمؤسسة من العمل بكامل طاقتها الإنتاجية؛

-إمكانية تفادي طول فترات التوريد وإمكانية تقلب الأسعار وخاصة بالنسبة للسلع الموسمية؛

-إمكانية تفادي نقص المبيعات وارتفاع معدلات الطلب عن معدلاته المتوسطة وبالتالي تفادي عدم الوفاء بمتطلبات العملاء.

1.3. أصناف المخزون

هناك عدة تصنيفات للمخزون، سنأخذ تصنيف النظام المحاسبي المالي (SCF) الجزائري الذي صنفّ المخزونات حسب طبيعتها بحيث خصّص لها الصنف الثالث، وهي طبقة تتشكل من قائمة الحسابات الرئيسية وحساباتها الفرعية (بوريش، 2024):

-ح/30 **المخزونات من البضائع:** هي السلعة التي تشترى لغرض بيعها على نفس شكلها الأولى دون تغيير

في شكل أو مضمون تلك السلعة، وهذا النوع من المخزون نجده على مستوى المؤسسة التجارية؛

-ح/31 المواد الأولية واللوازم: ويتكون هذا الحساب من عنصرين هما كما يلى :

- **المادة الأولية:** وهي السلعة التي تشترى لغرض تحويلها وتصنيعها ونتحصل من خلالها على المنتجات،

وهذا النوع من المخزون يكون في المؤسسة الإنتاجية؛

- **اللوازم:** وهي السلعة التي تشترى لا لغرض تحويلها ولا لغرض بيعها، ولكن لغرض تركيبها في المنتج التام والذي لا يكون تام وكامل إلا بها، وهذا النوع من المخزون نجده أيضا في المؤسسة الإنتاجية؛

-ح/32 تموينات أخرى: عبارة عن سلع مساعدة على الإنتاج أو الاستغلال دون وجود علاقة مباشرة بينها وبين المنتجات المحصل عليها؛

-ح/33 **سلع قيد الإنجاز:** وهي عبارة عن منتجات قيد التصنيع أو أشغال تحويل خاصة بمنتجات معينة؛

-ح/34 **خدمات قيد الإنجاز:** وهي عبارة عن الخدمات المقدمة للغير والتي انتهت الدورة المحاسبية ولم تنتهى بعد؛

-ح/35 **مخزونات المنتجات:** وهي عبارة عن الأنواع المختلفة من المنتجات التي يمكن أن نصادفها في المؤسسة؛

-ح/36 **المخزونات المتأتية من التثبيتات:** وهي مختلف مكونات التثبيتات التي يمكن الحصول عليها حالة تفكيك التثبيت جزئيا أو كليا لإعادة استعمالها؛

-ح/37 **المخزونات في الخارج:** وهي المخزونات التي تحولت مل كيتها للمؤسسة المعنية من دون استلامها وتخزينها، إما مخزنة لدى الغير مسبق عليها ولم تستلم، أو في طريقها إلى المؤسسة

2. جرد المخزون: مفهومه، أهميته وأنوعه

2.1. مفهوم الجرد

يقصد بالجرد الحصر الفعلي لموجودات المخازن المختلفة في تاريخ معينّ وذلك بغرض التحقق من دقة الأرصدة الدفترية للأصناف والمستلزمات ومدى مطابقتها لما هو موجود بالفعل في المخازن، وبالتالي كشف أيّ انحرافات والتحري لمعرفة الأسباب سواء كانت سرقة أو اختلاس أو تلف...إلخ، واتخاذ القرارات الفورية المناسبة (بوريش، 2024).

2.2. أهمية الجرد

تكمن أهمية الجرد فيما يلي:

- إجراء المطابقة بين الأرصدة الفعلية والدفترية في المخزون؛
- التأكد من دقة السجلات والأرصدة؛
- إكتشاف محاولات التلاعب والغش.

2.3. أنواع الجرد

لقد ترك النظام المحاسبي المالي الحرية للمؤسسة في اختيار أسلوب جرد المخزون الأنسب لها؛ بحيث وبصفة عامة نجد نوعين من الجرد:

-الجرد المستمر: يتم هذا النوع من الجرد على مدار السنة طبقا لبرنامج زمني محدد للمجموعات المختلفة من الأصناف المخزنة على أن يراعى الانتهاء من جرد جميع الأصناف مع قرب نهاية السنة المالية، بحيث يتم حساب الرصيد الجاري والتكلفة بعد كل عملية شراء أو بيع أو خروج من المخازن من أجل الاستهلاك.

-الجرد الدوري (المتناوب): يقصد به الحصر الشامل لجميع الأصناف الموجودة في المخازن في تاريخ معين. وعادة ما يكون هذا التاريخ هو نهاية السنة المالية للمؤسسة، ويستخدم في المؤسسات التي لها تشكيلة كبيرة من السلع إضافة إلى تميز سلعها بأسعار منخفضة.

3. فروق الجرد

3.1. تعريف فروق الجرد

كمية وقيمة المخزون المتحصل عليها في نهاية الدورة المحاسبية تسمى بمخزون نهاية المدة المحاسبي وعملية الوصول إلى تحديد ذلك تسمى بالجرد المحاسبي للمخزونات، ويتم ذلك وذلك وفقا للعلاقة التالية:

مخزون نهاية المدة = مخزون بداية المدة + لإدخالات – الإخراجات

وقد تم الاعتماد هنا في تحديد كمية وقيمة مخزون نهاية المدة على الوثائق المحاسبية لذلك يسمى بالجرد المحاسبي. وهناك نوع آخر من الجرد وهو الجرد المادي، أين يعتمد في تحديد كمية مخزون نهاية المدة المادي (الحقيقي) على الموجودات الفعلية المتبقية في المخزن في نهاية الدورة الاستغلالية. وهذا ما يؤدى غالبا إلى عدم التساوي بين كمية مخزون نهاية المدة المحاسبي وكمية مخزون نهاية المدة الحقيقي والفرق الناتج بينهما يسمى **بفرق الجرد**.

إذن فروق الجرد هي تلك الفروقات الناتجة عن مقارنة الجرد المادي (الحقيقي) مع الجرد المحاسبي، بحيث يتم حسابها وفقا للعلاقة التالية:

فروق الجرد = الجرد الحقيقي – الجرد المحاسبي

فإذا كانت فوارق الجرد بقيمة موجبة أي:

الكمية الحقيقية للمخزون > الكمية المحاسبية للمخزون، فإنّ الفرق يعتبر فائضا يضاف إلى النتيجة.

وإذا كانت فوارق الجرد بقيمة سالبة أي:

الكمية الحقيقية للمخزون < الكمية المحاسبية للمخزون، فإنّ الفرق يعتبر عجزا يطرح منالنتيجة.

وتعود أسباب فروق الجرد إلى ما يلي: سرقة داخل أو خارج المؤسسة، التلف أو تبخر بعض المواد عند التخزين، نقص كمية بعض المواد أثناء نقلها وشحنها، والتقريب أو الخطأ في حساب أسعار بعض المخزونات عند الشحن والتفريغ

3.2. معالجة فوارق الجرد

يتم معالجة فوارق جرد المخزونات إن وجدت على مستويين هما:

أ. على مستوى النتيجة التحليلية الصافية: يمكن أن تظهر معالجة فوارق الجرد من خلال حساب النتيجة التحليلية الصافية وذلك وفقا للعلاقة التالية:

ن ت ص = النتيجة التحليلية الإجمالية + العناصر الإضافية – الأعباء غي المعتبرة (+) أو (–) فوارق الجرد الصافية.

بحيث: فوراق الجرد الصافية = فوارق الجرد الموجبة – فوارق الجرد السالبة

ب. على مستوى نتيجة المحاسبة المالية: يتم معالجة فوراق الجرد على مستوى نتيجة المحاسبة المالية كالتالي:

- **المواد الأولية:** تعالج على مستوى ح/ 601 (المواد الأولية المستهلكة)، بحيث يضاف إليه فرق الجرد السالب ويطرح منه فرق الجرد الموجب؛
- **المنتجات:** تعالج على مستوى ح/72 (الإنتاج المخزن)، بحيث يضاف إليه فرق الجرد الموجب ويطرح منه فرق الجرد السالب.

4. تقييم المخزونات

نظرا لأهمية المخزونات في المؤسسة كما رأينا فيما سبق، وتأثير قيمتها على سعر التكلفة النهائي لمنتجات المؤسسة، كان لزاما على المؤسسة أن تسهر على تتبع حركة المخزون (الوارد الصادر)، وذلك من أجل التحكم بشكل فعال ودقيق في تكلفة هذه المخزونات، وعلى هذا الأساس فإن الإدخالات من المخزونات تقيم بتكلفة الشراء بالإضافة إلى مختلف مصاريف الشراء الأخرى، بينما الإخراجات من المخزونات تقيم بطرق معينة وذلك من أجل معالجة مشكل تعدد تكاليف الإدخالات، وهذا ما سنتطرق في الآتي (قاسمي، 2023):

4.1. تقييم الإدخالات من المخزونات

بغرض التوضيح يمكننا أن نميز بين ثلاثة أنواع من الإدخالات وهي كما يلي:

-الإدخالات المشتراة: تسجل هذه الإدخالات بتكلفة الشراء، حيث تضم ثمن الشراء، مصاريف الشراء والاستلام مثل: مصاريف النقل، مصاريف اليد العاملة المستعملة في التحميل والتفريغ والحمولات والتأمين..؛

-إدخالات المنتجات التامة: تقيم هذه الإدخالات غالبا بتكلفة إنتاجها؛

-الإعادات المدخلة: تقيم هذه الإدخالات بنفس قيمتها عند الإخراج.

4.2. تقييم الإخراجات من المخزونات

تقييم الإخراجات ليست بالعملية السهلة مثل تقييم مخزونات الإدخالات، وذلك بسبب اختلاف تكاليف الشراء من مورد إلى آخر ومن سوق لآخر، وكذا تغير فترات التموين ووسائل النقل..، وعلى هذا الأساس هناك مجموعة من الطرق يتم الاعتماد عليها في تقييم الإخراجات من المخزونات وهو ما سنتطرق له في النقطة الموالية:

5. طرق تقييم المخزونات

5.1. طرق التقييم بالتكاليف النظرية

وتنقسم إلى نوعين:

a) طريقة التكاليف التقديرية أو النموذجية (المعيارية)

هي طريقة يعتمد عليها في محاسبة التكاليف باستعمال برامج تقديرية معدة مسبقاً حسب الظروف المتوقعة اقتصاديا وماليًا، ومن ضمن العناصر المحددة في هذه التقديرات تكلفة الوحدة للمواد المستعملة في الإنتاج، وبعد تنفيذ البرنامج تقوم المؤسسة بتنفيذ التكاليف الحقيقية وبعد ذلك تحسب الفروقات بينها وبين التكاليف المعيارية أو النظرية، وتحدد بعدها أسبابها والمسؤولية عنها.

b) طريقة سعر التعويض

تعتمد هذه الطريقة على حساب تكلفة المواد المستعملة والتي تؤخذ من المخزون ليس على أساس قيمتها الحقيقية بل على أساس القيمة التي تتكفلها عملية تعويض هذه المخزونات المستهلكة. بعبارة أخرى بالتكلفة السوقية لنفس الكمية والنوع من المواد في تاريخ استعمالها حتى تكون تكلفة الإنتاج فعلية وتتطابق مع مستويات الأسعار في السوق.

5.2. طرق التقييم بالتكاليف الحقيقية

تميز طرق التقييم الحقيقية في كونها تعتمد على معلومات تخزينية حقيقية يتم الحصول عليها من الواقع، حيث أن هذه الطرق تنقسم إلى قسمين هما طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة وطريقة نفاذ المخزون، وفيما يلي تفصيل لذلك (قاسمي، 2023) (عدون، 1999):

a) طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة (CMUP)

وهي الطريقة الأكثر تداولا واستعمالا، وهي إجبارية بالنسبة للمؤسسات الجزائرية كما أنها مرغوبة بالنسبة لمصلحة الضرائب بحيث نجدها قريبة من الواقع عند حساب تسعيرة المخرجات، كما أنها تعطي أهمية بالغة لكلّ من التكلفة والكمية لكل وحدة صادرة من المخزن. وتأخذ هذه الطريقة بعين الاعتبار قيمة الإدخالات وكمياتها وذلك بضرب كل تكلفة وحدوية لكل إدخال بتاريخ معينّ في عدد الوحدات التي دخلت في هذا التاريخ، ومجموع هذه القيمة يقسم ويرجح بالكميات. وتشتمل طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة (*CMUP*)على ثلاثة أنواع هي:

- التكلفة المتوسطة المرجحة بعد كل دخول: تعتبر التكلفة الوسطية المرجحة بعد كل دخول من أبسط الطرق وأسهلها استعمالا ويفضل استخدام هذه الطريقة في حالة تميز المخزون بتقلب أسعاره، وبموجب هذه الطريقة يتم تسعير المخزونات (المواد، البضائع والمنتجات) الصادرة من المخازن على أساس احتساب المعدل المتوسط لتكلفة الوحدة الواحدة من المواد الصادرة وتحتسب التكلفة الوسطية المرجحة بعد كل دخول بالعلاقة التالية:

$$\text{تكلفة م م بعد كل دخول} = \frac{\text{تكلفة المخزون المتبقي} + \text{تكلفة الإدخال الجديد}}{\text{كمية المخزون المتبقي} + \text{كمية الإدخال الجديد}}$$

- التكلفة الوسطية المرجحة لمجموع الإدخالات: وفقا لهذه الطريقة فإن تقييم مجموع الإخراجات بتكلفة وحدة واحدة مشتركة تحسب بعد دخول كل مشتريات أو إنتاج الفترة بالنسبة للمنتجات، لذا فإن الإخراجات تسجل بكميتها فقط وفي آخر الفترة عند حصر كل الإدخالات تحسب لها التكلفة الوسطية المرجحة لمجموع الإدخالات وتقيم بها جميع الإخراجات، وتحسب هذه التكلفة وفق العلاقة التالية:

$$\text{تكلفة م م لمجموع الإدخالات} = \frac{\text{تكلفة مجموع الإدخالات}}{\text{كمية مجموع الإدخالات}}$$

- التكلفة المتوسطة المرجحة لمجموع الإدخالات مع مخزون أول المدة: تقوم هذه الطريقة بحساب تكلفة وسطية مرجحة مرة واحدة في نهاية الشهر، والتي تأخذ في عين الاعتبار كل مدخلات الشهر بالإضافة إلى مخزون أول المدة، تستعمل هذه الطريقة من طرف المؤسسات التي تستعمل المخزونات التي لها أسعار مستقرة خلال الدورة الاستغلالية ومن خلال الدورات الاستغلالية فيما بينها، وعليه يفضل حساب هذه التكلفة مرة واحدة في نهاية الشهر وتحسب هذه التكلفة وفق العلاقة التالية:

وبصفة عامة تتمتع طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة بمجمزعة من المزايا يمكن عرضها وفق النقاط التالية :

$$\text{تكلفة م م لمجموع الإدخالات مع مخزون أول المدة} = \frac{\text{تكلفة مخزون أول المدة} + \text{تكلفة مجموع الإدخالات}}{\text{كمية مخزون أول المدة} + \text{كمية مجموع الإدخالات}}$$

-عند حساب المخزون بهذه الطريقة تظهر قيم الأرباح بصورة معقولة بعيدة عن المغالاة؛

-تسمح لكل ثمن مشتريات أن يؤثر على قيمة المخزون السلعي آخر المدة وعلى تكلفة البضاعة المباعة؛

-تظهر مخزون آخر المدة في الميزانية بقيمة معقولة؛

-تحد من أثر تقلبات الأسعار، حيث تكون أسعار شراء المخزون متقلبة صعودا وهبوطا؛

-طريقة سهلة التطبيق، خاصة في حالة المواد المتكونة من وحدات كثيرة وذات تكلفة بسيطة .

وفي المقابل يصعب اعتماد هذه الطريقة على المؤسسات التي تمتلك كميات كبيرة من المخزون السلعي لصعوبة تحديد أسعار السلع المباعة والسلع الباقية آخر المدة .

للإطلاع أكثر على طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة بعد كل دخول، إضغط على الرابط التالي:[1]

للإطلاع أكثر على طريقة التكلفة الوسطية المرجحة لمجموع الإدخالات مع مخزون أول المدة، إضغط على الرابط التالي:[2]

1. https://www.youtube.com/watch?v=Fxv_qPvIqK0
2. https://www.youtube.com/watch?v=xopEQxDD1VE

b) طرق نفاذ (استنفاذ) المخزون

يعتمد هذا النوع من الطرق على جعل كل ما دخل من المخزونات يحتفظ بمميزاته) سعره وكميته)، دون جمع المخزونات فيما بينها، وطريقة التمييز هنا فيما بين المخزونات تجعل المسير يرتب تلك المخزونات زمنيا حسب وقت دخولها إلى المخازن، وتنقسم هذه الطريقة إلى فرعين هما كالآتي :

-طريقة الوارد أولاً الصادر أولاً (*FIFO*): تقيم الإخراجات من المواد الأولية او المنتجات وفقا لهذه الطريقة بتكلفة المخزونات التي وجدت أولا في المخازن، وتستهلك تدريجيا مما دخل أولا إلى أن تنفذ نهائيا ثم تستهلك بتكلفة ما دخل ثانيا ثم ثالثا مع الحرص على ضرورة عدم استخدام التكلفة الجديدة إلا بعد نفاذ المخزون القديم. فالمخزونات التي دخلت أولا تخرج أولا، ثم تخرج التي تليها، وهكذا يتتابع الخروج حسب الأقدمية في الدخول حتي نصل إلى المخزونات التي دخلت حديثا، وتستعمل هذه الطريقة خاصة عند وجود مخزونات تتأثر سريعا بعامل الزمن . **ومن أهم مزايا هذه الطريقة ما يلي:**

-يكون التدفق المادي للمخزون بشكل منطقي ومعقول.

-يتحرك المخزون في شكل يدل على رقابة فعالة فالمواد الأقدم تصرف أولا حتى لا تفسد أو تصبح قديمة.

-تكون تكاليف المخزون آخر المدة أحدث تكاليف ومن ثم فهي قريبة من القيمة السوقية لها.

-يتماشى تدفق التكلفة مع التدفق المادي للمخزون وهذا التدفق لا يخضع لرغبة المستهلكين أو المديرين.

-تقدم الطريقة أساسا ثابتا لتحديد تكلفة المخزون السلعي لآخر المدة مما يمكن من إجراء المقارنات بين نتائج السنوات المتتالية.

-تقييم المخزون بأحدث الأسعار وذلك لغرض الحسابات الختامية.

وبالرغم من تعدد مزايا استعمال هذه الطريقة إلا أنه توجد عدة عيوب لها تتمثل في ما يلي:

- عدم الاهتمام بقاعدة المقابلة لتحديد الدخل حيث ستتم المقابلة بين التكاليف التاريخية مع الإيرادات الجارية.

- عدم الفصل بين الأرباح والخسائر العادية للمؤسسة وبين الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في الأسعار.

لا يفضل استعمال هذه الطريقة في حالة ميل الأسعار للإرتفاع لأنه سيؤدي إلى زيادة صورية في الأرباح ومجمل الربح وبالتالي زيادة الضرائب.

- طريقة الوارد أخيراً الصادر أولاً (*LIFO*): لقد استبعد النظام المحاسبي المالي (SCF) هذه الطريقة كأحد طرق تقييم المخزون واهتم فقط بطريقة التكلفة الوسطية المرجحة وطريقة (FIFO)، ومن جانب توسيع المعارف ارتأينا أن نقدم محتوى هذه الطريقة على اعتبار أنها مقابلة أو معاكسة لطريقة (FIFO)، حيث تعتد هذه الطريقة على أن المخزون يخرج من المخزن بطريقة عكسية، أي أن المخزون الذي يدخل المخازن أخيرا يخرج أولا، وهكذا إلى أن نصل إلى أول دخول. **وتتميز هذه الطريقة بما يلي:**

- ينتج عن استخدام هذه الطريقة خفض الأرباح في فترات ارتفاع الأسعار بسبب تقييم مخزون آخر المدة بأسعار منخفضة وبالتالي تخفيض مقدار الضرائب على المؤسسة.

- تعد من أفضل الطرق المستخدمة في طرق تقييم المخزون لأن قياس الدخل لابد أن يعتمد على الأسعار السائدة في السوق لارتباطها بأحدث أسعار مشتريات المخزون لغرض قياس الدخل.

- سهولة إجراء المقابلة بين التكاليف الجارية والإيرادات الجارية.

- تؤدي إلى استخراج رقم واقعي للأرباح العادية ذلك لأنها تقارن الدخل الحديث بالتكاليف الحديثة للإنتاج.

- تماشى مع مبدأ الحيطة والحذر في حالة ارتفاع الأسعار لأن المخزون يكون مقيم بأقدم الأسعار.

- تعمل في حالة تقلب الأسعار على تحقيق توازن في أرباح الفترة بحيث لا تحدث تقلبات كثيرة في نتائج الأعمال نتيجة لتقلبات الأسعار وتستبعد الأرباح والخسائر الصورية الناتجة عن تقلب الأسعار.

ومن بين عيوب هذه الطريقة ما يلي:

-كلما زادت التغيرات في مستوى الأسعار صعودا وهبوطا كلما بعدت تكلفة المخزون عن التكلفة الجارية.

-تقييم المخزون بأقدم الأسعار يجعل رصيد المخزون في قائمة المركز المالي لا يعبر عن التكلفة الحقيقية في تاريخ إعداد القائمة.

-تعمل هذه الطريقة على زيادة الأرباح في حالة انخفاض الأسعار.

-لا تتماشى مع التدفق المادي لاستخدام المواد أو بيع البضائع والمنتجات.

للإطلاع أكثر على طريقة الوارد أولا الصادر أولا، إضغط على الرابط التالي:[3]

3. https://www.youtube.com/watch?v=VIo8BlgNQY0&t=175s

II تمرين : مثال تطبيقي

إليك حركة المادة الأولية (S) في مؤسسة "المطاحن" خلال شهر فيفري 2024:

التاريخ	البيان	الكمية (كلغ)	التكلفة الوحدوية (دج)
2024/02/02	مخزون أول الشهر	1000	50
2024/02/08	إخراج	450	؟
2024/02/12	إدخال	5000	60
2024/02/18	إخراج	2650	؟
2024/02/22	إدخال	12000	75
2024/02/27	إدخال	4000	72.5
2024/02/29	إخراج	17000	؟

العمل المطلوب:

1-إعداد بطاقة حركة هذه المادة الأولية وفقا لطرق تقييم المخزونات التالية: الوارد أولا صادر أولا(FIFO)، التكلفة المتوسطة المرجحة للوحدة (CMUP) بأنواعها الثلاثة.

2-حديد كمية وقيمة مخزون آخر الشهر.

3-حساب كمية وقيمة مخزون آخر الشهر بطريقة أخرى؛ ماذا تلاحظ؟

حل التمرين (مرجع. حل التمرين 2.pdf)

إليكم السلسلة الثانية الخاصة بمحور مدخل إلى المخزونات وطرق تقييم المخزون (مرجع. أعمال موجهة رقم 02 (1).pdf)

إشارات قانونية

جامعة محمد بوضياف-المسيلة